العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل الانتشار

United Arab Emirates

إختبار تمهيدي

نظرة عامة

- تعريف العقوبات المالية المستهدفة؟
- الغرض من العقوبات المالية المستهدفة؟
- الأدوار المتوقعة لتنفيذ العقوبات؟

العقوبات المالية المستهدفة

- مصطلح **العقوبات المالية المستهدفة** يشير إلى العقوبات المتخذة اتجاه الأفراد أو الكيانات أو المجموعات أو المؤسسات.

- كما يشمل مصطلح العقوبات المالية المستهدفة كلاً من:

  - تجميد الأصول

  - حظر إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى لصالح الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو المنظمات التي تخضع للعقوبات.

التمويل غير المشروع من منظور دولي

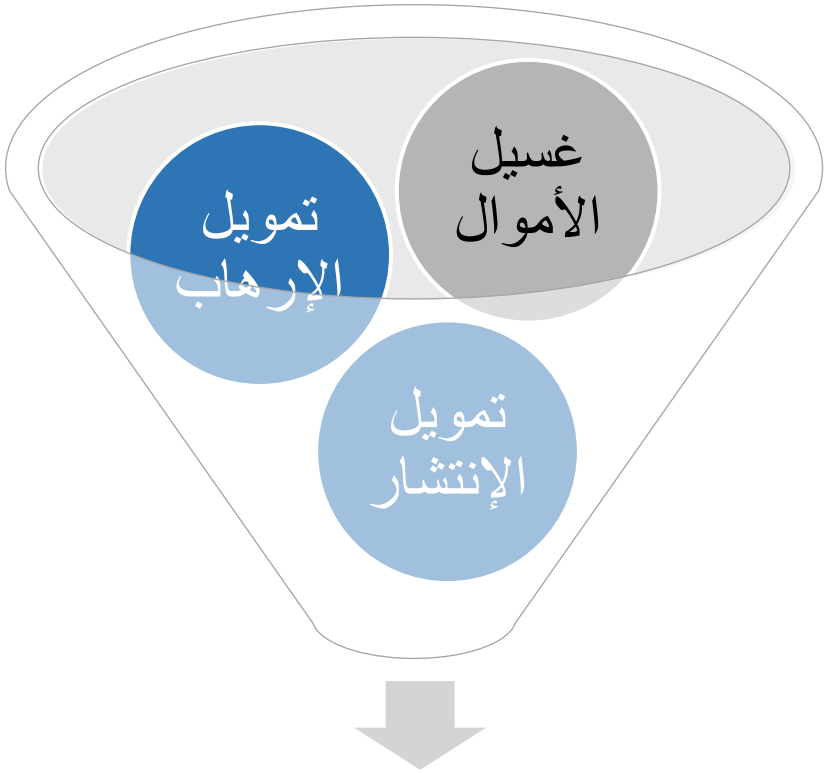

استغلال النظام المالي لأغراض إجرامية

الغرض من العقوبات المالية المستهدفة

- الغرض من العقوبات المالية المستهدفة هو حرمان بعض الأفراد والجماعات والمنظمات والكيانات من وسائل دعم الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- يعد تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة أمرًا مهمًا لضمان عدم وجود أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من أي نوع طالما أنها تظل خاضعة لتدابير العقوبات.

إطار عقوبات الأمم المتحدة

- **يُعرِّف الفصل السابع للأمم المتحدة، بموجب المادة 41،** العقوبات على أنها " تدابير لا تنطوي على استخدام قوة السلاح" بل تُستخدم لإنفاذ قرارات مجلس الأمن الدولي.

- **تركز أنظمة العقوبات** بشكل أساسي على دعم تسوية النزاعات السياسية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب من خلال تدابير تتراوح من العقوبات الاقتصادية والتجارية الشاملة إلى تدابير أكثر استهدافًا.

إطار عقوبات الأمم المتحدة

- مجموعة من أنظمة العقوبات
- العقوبات المستهدفة (أي العقوبات المركزة)
  - حظر السفر
  - تجميد الأصول
  - حظر الأسلحة
  - العقوبات القطاعية
  - السلع والمواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل
- دور لجان وخبراء العقوبات
- يحتوي موقع الأمم المتحدة www.un.org على تفاصيل عن كل نظام
- حالياً، هناك 14 نظام عقوبات مستمر

مجموعة العمل المالي (فاتف)

- **التوصية 6 والنتيجة المباشرة 10:** الإرهاب وتمويله
- **التوصية 7 والنتيجة المباشرة 11:** تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
- **التركيز:** الجانب المالي لأنظمة العقوبات
  - تجميد الأصول
- **خارج النطاق** ولكن قد تأثر على:
  - حظر السفر
  - حظر الأسلحة
  - العقوبات القطاعية
  - السلع والمواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل

تمويل الإرهاب

النتيجة المباشرة 10 والتوصية 6

1. **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة** وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.	قرار مجلس الأمن 1267 (1999) ، 1989 (2011) والقرارات اللاحقة لهما
2. **حركة طالبان** وما يرتبط بها من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.	قرار مجلس الأمن 1988 (2011) والقرارات اللاحقة له
3. **أي شخص** أو كيان تحدده دولة الإمارات العربية المتحدة **(القائمة الوطنية)**.	قرار مجلس الأمن 1373 (2001)

تمويل انتشار التسلح

النتيجة المباشرة 11 والتوصية 7

1. **جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية** : البرامج المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية.	قرار مجلس الأمن 1718 (2006) والقرارات اللاحقة له
2. **جمهورية إيران الإسلامية**: البرنامج النووي	قرار مجلس الأمن رقم 2231 (2015)

الإطار القانوني للعقوبات في دولة الامارات العربية المتحدة

- أصدر مجلس الوزراء الإماراتي القرار (74) في عام 2020 بشأن الأفراد والجهات المعينة.
  - توضح إجراءات التنفيذ لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والقرارات ذات الصلة.

- **المادة - 15** تجميد الأموال بموجب قائمة الجزاءات والقوائم المحلية
- **المادة - 21** التزامات المنشأت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة
- **المادة - 22** التزامات الجهات الرقابية
- **المادة - 24** التدابير الادارية

من المعني بالامتثال

- جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى سبيل المثال:

الأعمال والمهن غير المالية	المؤسسات المالية
▪ وكلاء العقارات ▪ تجار المعادن والأحجار الكريمة ▪ شركات المحاسبة وشركات التدقيق وشركات الاستشارات الضريبية ▪ مكاتب المحاماة وكتاب العدل أو غيرها من الأعمال القانونية المستقلة ▪ مزودي الخدمات للشركات	▪ البنوك ▪ شركات الصرافة ▪ شركات التمويل ▪ شركات الوساطة (الأوراق المالية/ التأمين) ▪ شركات التأمين/ إعادة التأمين ▪ مدراء الأصول/ الصناديق

دور السلطات الحكومية في دولة الإمارات

المكتب التنفيذي

- منسق وطني بين جميع الجهات الرقابية وجهات الترخيص المحلية وجهات إنفاذ القانون في الدولة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل الانتشار.
- نشر الوعي بالالتزامات فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل الانتشار.
- تعميم أسماء الكيانات والأفراد المدرجين من قبل مجلس الأمن وقائمة الإرهاب المحلية.
- متابعة الامتثال لقوائم العقوبات الوطنية والأمم المتحدة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن الوطني.

دور الجهات الرقابية اتجاه الأعمال والمهن غير المالية

- التأكد من امتثال قطاع الاعمال والمهن غير المالية المرخصة أو المسجلة لديهم
- التدقيق بشكل مستمر بناء على تقييم المخاطر والتأكد من تطبيق الإجراءات والآليات اللازمة لضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل الانتشار.
- وضع ومتابعة الإجراءات التصحيحية واتخاذ العقوبات المناسبة.
- ابلاغ المكتب التنفيذي للجنة السلع عن أي معلومات تتطابق مع أسماء المدرجين.

United Arab Emirates

من يصدر القوائم

- تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 الإشارة إلى نوعين من قوائم العقوبات/ الجزاءات والخاصة بالأفراد والكيانات:

- قائمة الإرهاب المحلية لدولة الامارات - الصادرة من مجلس الوزراء.

- قائمة جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

كيفية الوصول إلى القوائم

- يمكن الوصول إلى قوائم جزاءات مجلس الامن وقائمة الإرهاب المحلية من خلال تصفح الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي UAEIEC.GOV.AE
- يطرأ على هذه القوائم تحديث بصورة مستمرة سواء بحذف أو تعديل أو إضافة أسماء جدد.
- يمكن الاشتراك بالإشعارات البريدية في موقع المكتب التنفيذي لضمان الحصول على أخر التحديثات للقوائم.

المنصة الإلكترونية للمكتب التنفيذي

- لدى اللجنة منصة إلكترونية لنشر قوائم العقوبات/ الجزاءات الصادرة من مجلس الأمن ومجلس الوزراء
- فوائد النظام الجديد :

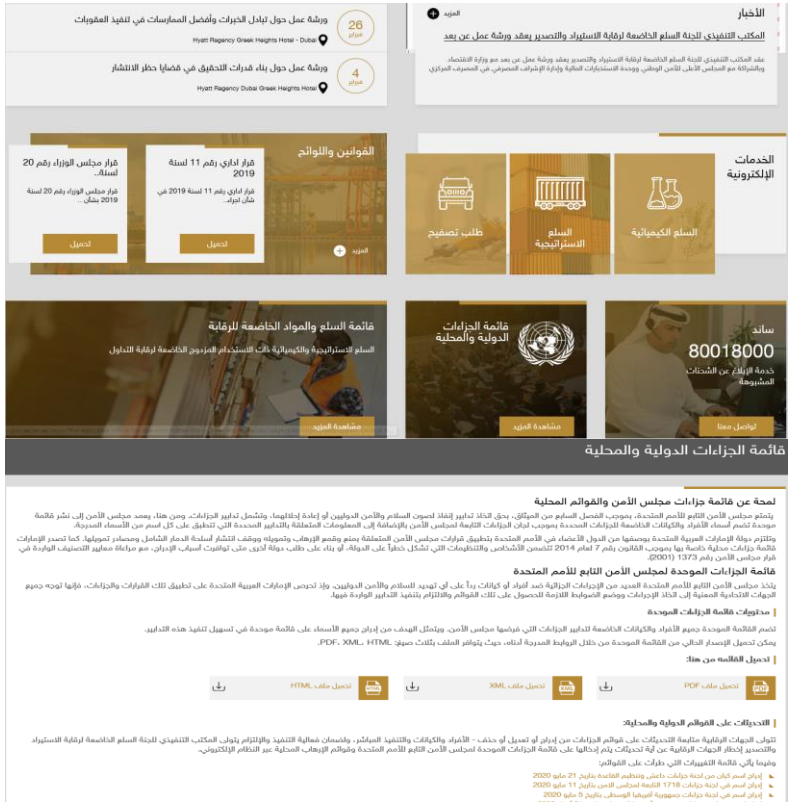

- تسجيل جميع الجهات الرقابية في المنصة الإلكترونية لتلقي أي تحديث على قائمة مجلس الأمن وقائمة الإرهاب المحلية على الفور، والتغذية الراجعة في حال توفر معلومات عن المدرجين.
- تُمكن المنصة في أي وقت جميع الجهات من معرفة آخر تحديث على قوائم المدرجين.
- يتضمن الموقع توضيح لاجراء تظلم المدرج المقيم في الدولة.
- يمكن لأي مستخدم الاشتراك لتلقي التحديثات على القوائم.

WWW.UAEIEC.GOV.AE

تجميد الأموال وحظرها

نظرة عامة

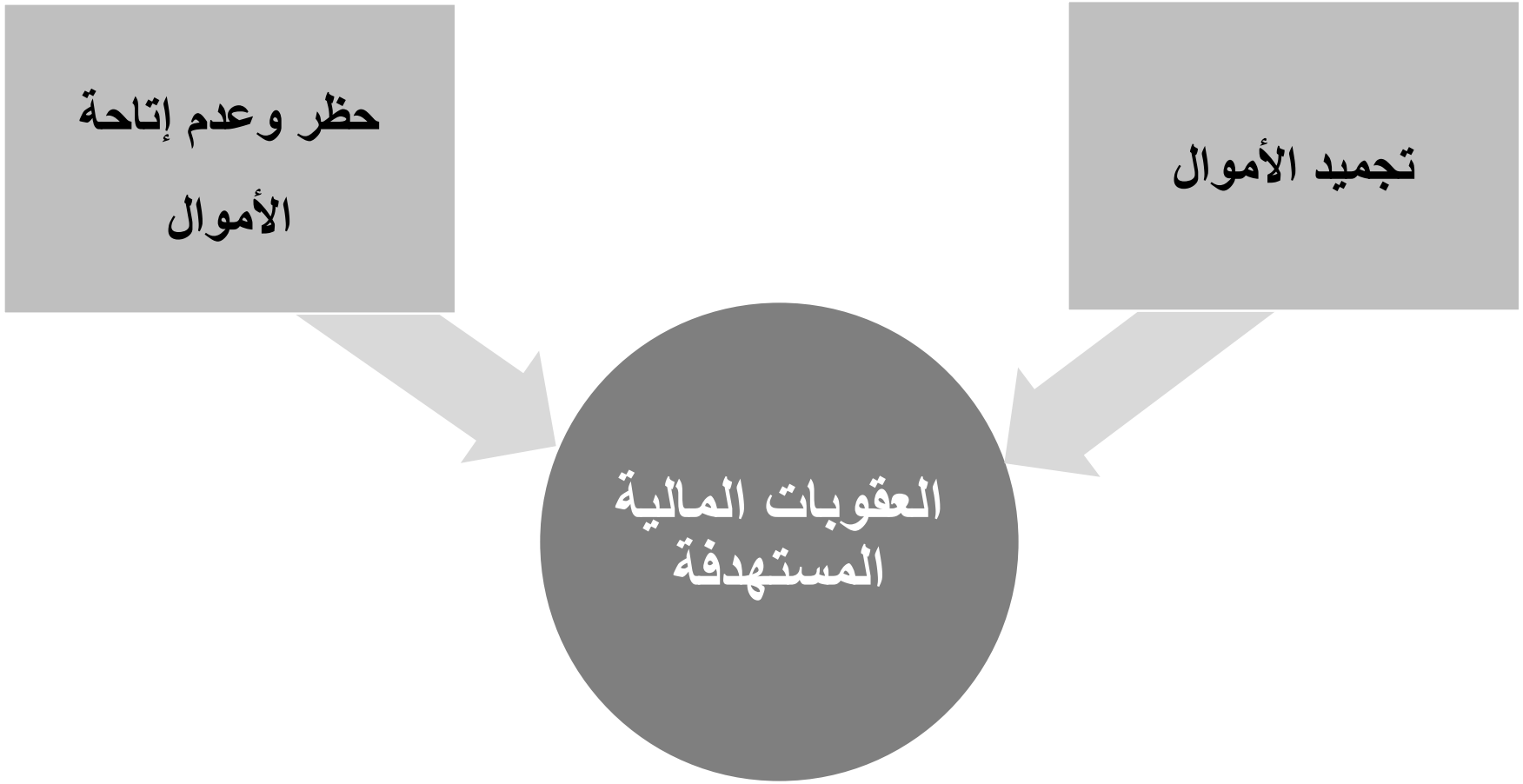

تجميد الأموال وحظرها

التعريف

- القيام بحظر وعدم إتاحة الأموال على الشخص المدرج وعلى سبيل المثال التحويل أو التصرف أو التغيير أو الاستخدام أو التداول للأموال أو الموارد الاقتصادية. والذي قد يأدي إلى:

- التغيير في حجمها، أو نسبتها، أو موقعها، أو ملكيتها، أو حيازتها، أو طبيعتها، أو وجهتها، أو من شأنه أن يتيح بأي شكل من الأشكال استخدام هذه الأموال أو الموارد الاقتصادية لأي غرض.

تجميد الأموال وحظرها

تعريف الاموال

- أي نوع من الأصول أو الممتلكات بصرف النظر عن قيمتها أو طبيعتها أو طريقة الحصول عليها سواء كانت إلكترونية أو رقمية. ويشمل ذلك الأدوات المالية والتجارية، غير المنقولة أو المنقولة، الملموسة أو غير الملموسة، والأصول المادية أو المعنوية وجميع الحقوق أو المصالح المكتسبة فيها. على سبيل المثال:
  - العقارات
  - العملة المحلية والأجنبية
  - الاعتمادات المصرفية والودائع والحوالات البريدية والحوالات المصرفية وخطابات الاعتماد
  - الأفعال والمستندات التي تثبت الأصل
  - العملة الافتراضية والإلكترونية
  - التأمين وإعادة التأمين وجميع أنواع الالتزامات المالية
  - أسهم في أعمال تجارة فردية أو شريك في نشاط معين
  - الديون والتزامات الديون

تجميد الأموال وحظرها

تعريف المصادر الاقتصادية

- الأصول وكافة أنواعها، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة، فعلية أو محتملة، والتي يمكن استخدامها للحصول على أموال أو سلع أو خدمات، على سبيل المثال:
  - المعدات، المفروشات
  - السفن والطائرات والسيارات
  - المجوهرات والذهب
  - براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر وغيرها من أشكال الملكية الفكرية
  - السلع بما في ذلك النفط والمنتجات المكررة والمصافي المعيارية والمواد ذات الصلة بما في ذلك المواد الكيميائية وزيوت التشحيم
  - المعادن أو الأخشاب أو الموارد الطبيعية الأخرى
  - الأسلحة والمواد ذات الصلة
  - المواد الخام والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيع العبوات الناسفة والأسلحة غير التقليدية
  - استضافة الإنترنت والخدمات ذات الصلة

تجميد الأموال وحظرها

الالتزامات

- تجميد، بشكل مباشر **دون تأخير** (خلال 24 ساعة) **دون إشعار مسبق**، جميع أموال:

  - أي شخص محدد (طبيعي أو اعتباري) أو مجموعة أو كيان مدرج في قائمة الإرهاب الإماراتية وفي القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

  - أي كيان مملوك أو يتحكم فيه بشكل مباشر أو غير مباشر شخص أو كيان محدد.

  - أي شخص أو كيان يتصرف نيابة عن أو بتوجيه من أي شخص أو كيان محدد.

تجميد الأموال وحظرها

الالتزامات

- يجب تنفيذ هذه الإجراءات من خلال:
  - أي شخص (طبيعي أو إعتباري)
  - الجهات المبلغة (المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة)
- يجب تنفيذ الإجراء دون إشعار مسبق للمتضرر.
- يجب أن تظل الأموال أو الموارد الاقتصادية مجمدة حتى:
  - يتم رفع الشخص أو المجموعة أو الكيان المدرج من القائمة أو
  - يتم تعميم الإخطار من قبل المكتب التنفيذي في حال رفع الاسم

تجميد وعدم إتاحة الاموال

أمثلة

- الذهب المخزن في خزنة أي القيام بتجميد الذهب، ولا يمكن لأحد التصرف في الذهب وسحبها من الخزنة.
- شراء أو بيع العقارات - تجميد المعاملة و/أو نقل الملكية. إذا كنت تمتلك أموالًا أو أصولًا، قم بتجميد تحويلها.
- الامتناع عن تقديم أي خدمات لشخص خاضع للعقوبات.
  - الخدمات العقارية
  - حفظ الذهب في خزنة
  - تجارة الذهب

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

التسجيل	الإشتراك في الخدمة الاشعار البريدي المتوفرة في الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي للجنة السلع
إجراءات المسح والتدقيق	فحص والتدقيق على العملاء والعملاء المحتملين والمالكين المستفيدين والمعاملات يوميًا لتحديد التطابقات المحتملة
إجراءات العقوبات المالية المستهدفة	▪ تطبيق الإجراءات الداخلية ▪ تجميد ▪ عدم إتاحة الاموال
الإبلاغ	الجهة الرقابية والمكتب التنفيذي للجنة السلع

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

الإشتراك/التسجيل

- الإشتراك في الخدمة الاشعار البريدي المتوفرة في الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي للجنة السلع

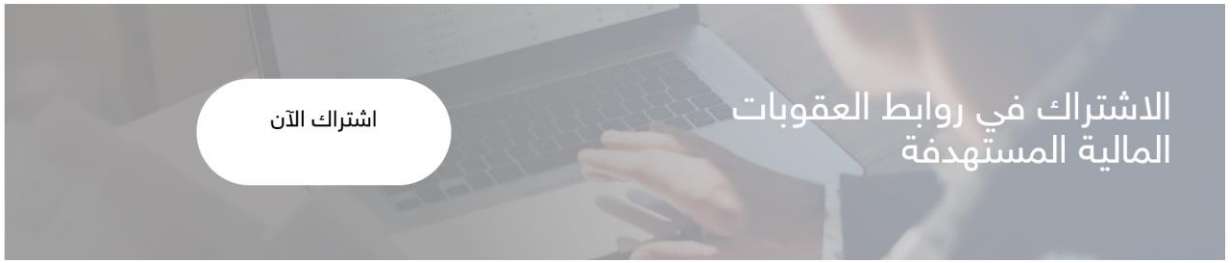

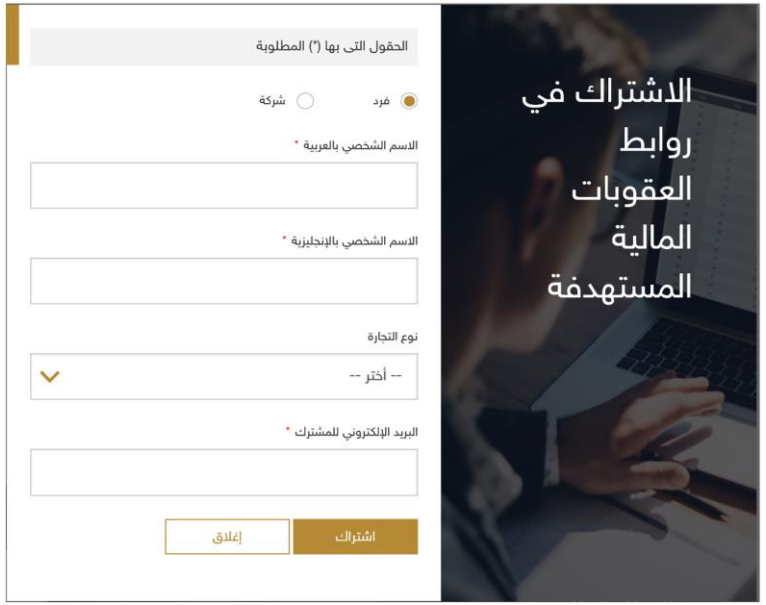

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

الفحص قاعدة بيانات العملاء

- إجراء فحص وتدقيق على العملاء الحاليين والجدد والمحتملين للتحقق من أي أسماء متطابقة مع أي شخص مدرج، ويتم التدقيق على قاعدة البيانات للعملاء في حال أدرجت أسماء جديدة ويتم الاجراء دون تأخير.
- يجب مراعاة التدقيق والمراجعة على جميع أطراف العملية التجارية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - المشتري والبائع.
  - المؤسسات المالية التي تمت تحويل الأموال بواسطتها.
  - شركات التأمين وإعادة التأمين.
  - شركات الشاحن ووكلاء الشحن.
  - التأكد من مصدر الأموال سواء كانت مشتقة من الأصول المملوكة أو الخاضعة لسيطرة شخص معين.

- عند الفحص أو التحقق، يجب أن يشمل الإجراء التأكد من تطابق هوية العميل من عدمه مع المدرجين في القوائم.

دون تأخير: خلال ساعات من تعيين (ادراج) مجلس الأمن أو مجلس الوزراء لدولة الامارات

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

وضع وتنفيذ الإجراءات الداخلية

- يجب أن يكون لدى المؤسسة ضوابط داخلية مناسبة لضمان الامتثال لاحدث إصدار للعقوبات المالية المستهدفة للقوائم الموحدة لمجلس الأمن الدولي والقوائم المحلية.

- الضوابط والإجراءات الداخلية لضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن قرار مجلس الوزراء 74/2020.

- السياسات والإجراءات التي تحظر على الموظفين، بشكل مباشر أو غير مباشر، إبلاغ العميل أو أي طرف ثالث بأن إجراءات التجميد أو أي تدابير أخرى سيتم تنفيذها وفقًا لأحكام قرار مجلس الوزراء 74/2020.

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

تطبيق إجراءات العقوبات المالية المستهدفة - ثلاث حالات محتملة

تطابق مؤكد

يكون التطابق مؤكدًا عندما يتم تأكيد أنّ التطابق المحتمل هو الفرد أو المجموعة أو الكيان الخاضع للعقوبات المالية المستهدفة أو عندما يكون هناك أي اشتباه أو إشارة أو شك في أن التطابق المحتمل قد يتوافق مع فرد أو مجموعة أو كيان خاضع للعقوبات المالية المستهدفة.

تطابق محتمل

يكون التطابق محتملًا عندما يكون هناك أي تطابق بين البيانات الواردة على قوائم العقوبات وأي معلومات في قواعد بياناتك.

نتيجة إيجابية خاطئة

النتيجة الإيجابية الخاطئة هي عندما يتم التأكد أنّ التطابق غير متوافق.

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

تطبيق إجراءات العقوبات المالية المستهدفة - العثور على نتيجة في القوائم

شخص إعتباري	شخص طبيعي
• الاسم / الاسماء • أسماء مستعارة • عنوان التسجيل • عنوان الافرع • معلومات أخرى	• الاسم • أسماء مستعارة • تاريخ الميلاد • الجنسية • معلومات الهوية أو جواز السفر • آخر إقامة معروفة

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية (1/7)

تطبيق إجراءات العقوبات المالية المستهدفة - العثور على نتيجة في القوائم

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

- استخدام الوسطاء
- تتضمن المعاملة شركات وهمية محتملة (على سبيل المثال ، الشركات ليس لديها مستوى عالٍ من الرسملة أو بإستخدام شركة صورية أخرى)
- آلية التحويل المالي إلالكتروني الذي يُظهر أنماطًا غير عادية أو ليس له غرض واضح.
- قد يتم استخدام طرق دفع غير إعتيادية أو ممارسات تجارية
- تحويل الأموال من خلال عدة طبقات مختلفة (الأفراد والأشخاص الاعتباريين)
- عدم وجود تفاصيل بشأن أسباب تحويل الأموال
- صعوبة تتبع / تحديد المصدر الأصلي أو وجهة الأموال

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

- المعاملات الناتجة من المؤسسات المالية التي تعاني من أوجه قصور معروفة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إستغلال الأعمال لغايات مختلفة على سبيل المثال تدفقات الأموال تتجاوز بطبيعة عملها. بحيث لا يتطابق نشاط العميل مع الملف التجاري، أو أن معلومات المستخدم النهائي لا تتطابق مع الملف التجاري للمستخدم النهائي.
- تتضمن المعاملة شخصًا أو كيانًا في بلد آخر يثير مخاوف بشأن الانتشار.
- تتضمن المعاملة شحن بضائع غير متوافقة مع النشاط التجاري المعتاد للدولة المصدرة أو الموردة.
- تشمل المعاملة أشخاصًا أو كيانات (خاصة الشركات التجارية) الموجودة في البلدان ذات قوانين رقابية ضعيفة على الصادرات أو وجود ضعف في إنفاذ قوانين الرقابة على الصادرات.

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

تجارة الذهب

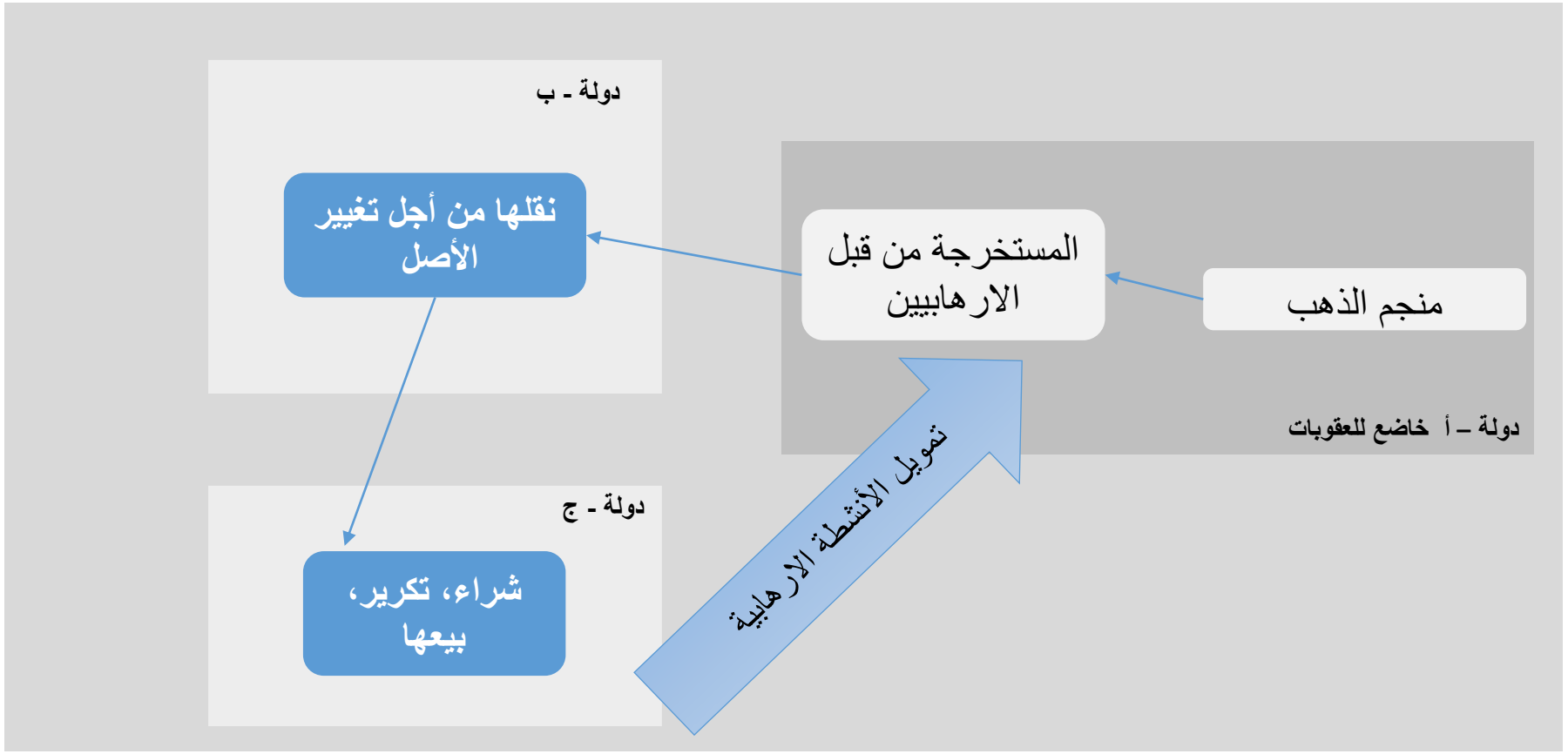

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

- استناداً إلى التحقيقات في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبين وجود إرتفاع في عمليات تهريب الذهب من جمهورية السودان إلى الإمارات.
- وعليه فقد ضبطت مصلحة الجمارك شحنة ستين (60) كيلوغراماً من الذهب.
- خلال التحقيقات، تبين أن هذا الذهب يخص حركة العدل والمساواة، وهي مجموعة مشمولة بقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن السودان.

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

شراء / بيع العقار

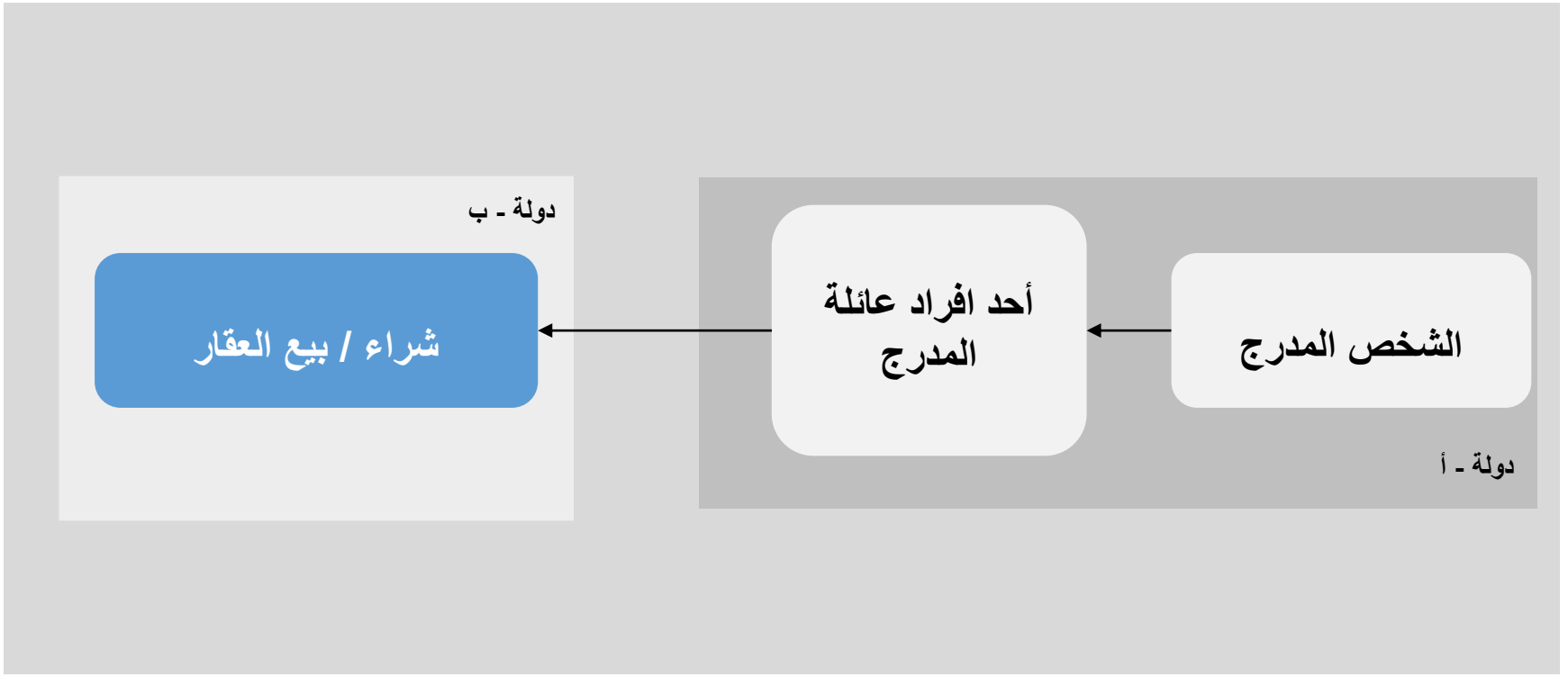

التهرب من العقوبات

في الامارات والانماط المتبعة

إساءة إستخدام جمعيات الغير الهادفة للربح

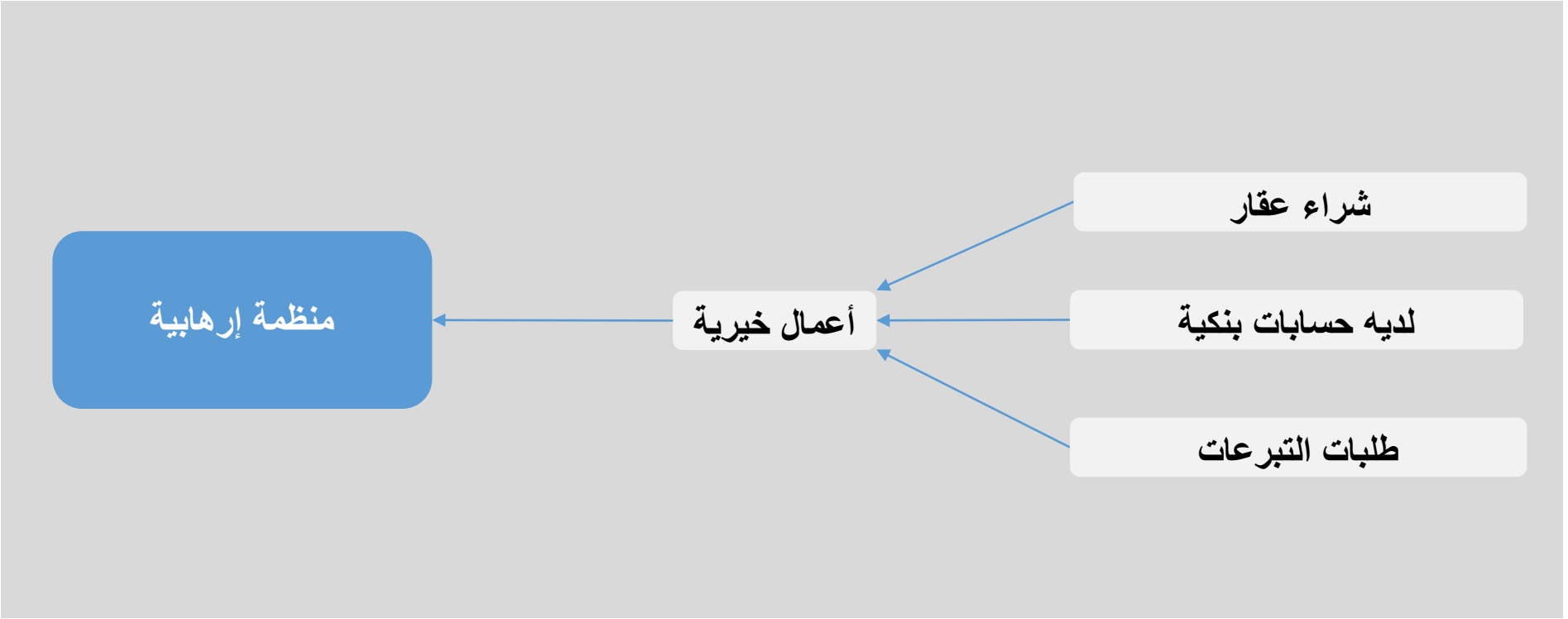

عدم الإمتثال

- انتهاك قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 يعرض المؤسسات المالية أو الاعمال والمهن غير المالية سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الشخصي للعقوبات الإدارية والمحاكمات الجنائية وفق ما نص عليها في قانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة بما في ذلك :

- زيادة التدقيق في الإجراءات المستقبلية من مؤسسات حكومة الدولة المعنية.

- منع الأفراد من العمل داخل القطاعات ذات الصلة لفترة من الزمن.

- تعليق أو تقييده النشاط التجاري بما في ذلك إلغاء رخصة العمل أو سحبها.

يمكن تطبيق الإجراءات العقابية بغض النظر عن وجود نية

شكراً

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل بالمكتب التنفيذي عبر البريد أدناه

iec@uaeiec.gov.ae

https://is.gd/jIi5zB